



28 أبريل 2021

بلاغ

عقد المجلس الأعلى للسلطة القضائية يوم الثلاثاء 14 رمضان 1442 الموافق ل 27 أبريل الجاري اجتماعه الأسبوعي العادي وعرف جدول أعماله مناقشة مستفيضة لعدد من النقاط والمحاور الأساسية التي تعبر عن الحرص الجاد للمجلس على تفعيل مبادئ الحكامة وأسس المنهج التشاركي وقيم المسؤولية والمحاسبة.

وفي هذا السياق خصص المجلس حيزا زمنيا مهما من اجتماعه لمناقشة ملفات تأديبية تهم ستة (6) قضاة بمقاربة موضوعية جادة تحرص على التوجيه والتأطير والتقييم وتوفير كل الضمانات وتفعيل جميع الضوابط الدستورية والقانونية ومبادئ مدونة الأخلاقيات القضائية تكريسا للثقة والشفافية والتخليق.

وفي إطار بناء أسس استراتيجية قوية منسجمة توفر للمجلس رؤية واضحة للوفاء بالتزاماته الدستورية، وتدبير الشأن القضائي بمزيد من النجاعة والفعالية، واصل المجلس مناقشة المحاور الأساسية لمشروع الاستراتيجية التي تنكب على إعدادها اللجنة المشكلة لهذا الغرض. وترمي استراتيجية المجلس إلى تبني الاختيارات الأساسية لاشتغاله وتحديد الأولويات وتدقيق الأهداف والبرامج التي سيتم الاشتغال عليها بمنهج علمي استباقي ومقاربة واقعية موضوعية.

وناقش المجلس مواضيع أخرى تهم تقييم مشاركة القضاء في تدبير بعض القضايا التي تحظى باهتمام السياسات العمومية، ولاسيما الأدوار المناطة بالقضاء في إطار الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق سنة 2030، وكذلك الإشكاليات المطروحة بشأن تطبيق القانون رقم 01-15 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين في علاقته مع اتفاقية لاهاي حول الموضوع.

كما عرف هذا الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع المختلفة ذات ارتباط بوضعيات فردية لبعض السادة القضاة.

وسيظل المجلس حريصا على مواصلة أداء مهامه واختصاصاته بكل دينامية وشفافية وضمير مسؤول.

